تقديم

لا يزال تعافي الاقتصاد العالمي مستمرا، لكن زخمه السابق بات أضعف بعد أن تعثر من جراء الجائحة. فقد تسببت سلالة "دلتا" المتحورة سريعة الانتشار في ارتفاع الوفيات المسجلة عالميا من جراء مرض كوفيد-١٩ إلى قرابة خمسة ملايين حالة، واستشراء المخاطر الصحية، مما أعاق عودة الأوضاع إلى طبيعتها بصورة كاملة. وأفضى تفشي الجائحة بين حلقات وصل مهمة في سلاسل الإمداد العالمية إلى انقطاع الإمدادات لفترات أطول من المتوقع، الأمر الذي أدى إلى زيادة اشتعال التضخم في كثير من البلدان. وعلى وجه الإجمال، زادت المخاطر التي تهدد الآفاق الاقتصادية، وأصبحت المفاضلات بين السياسات أكثر تعقيدا.

ومقارنة بتنبؤاتنا في يوليو، خُفِّضَت توقعاتنا للنمو العالمي في ٢٠٢١ بدرجة طفيفة إلى ٥,٩٪ وظلت تشير إلى معدل كلي قدره ٤,٩٪ دون تغيير في عام ٢٠٢٢. غير أن هذا التعديل الطفيف في المعدل الكلي يحجب وراءه تخفيضا كبيرا للتوقعات الخاصة ببعض البلدان، إذ إن الآفاق اشتدت قتامة في مجموعة البلدان النامية منخفضة الدخل بسبب تفاقم ديناميكية الجائحة. ويعكس تخفيض التوقعات أيضا زيادة صعوبة الآفاق قصيرة الأجل في مجموعة الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يرجع في جانب منه إلى اضطرابات التوريد. وقد رُفِعت التوقعات لبعض البلدان المصدرة للسلع الأولية على خلفية تصاعد أسعار هذه السلع، مما عوض جانبا من التغيرات المذكورة. ومن جانب آخر، أسفرت الاضطرابات ذات الصلة بالجائحة في القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر عن تأخر سوق العمل في التعافي بفارق كبير عن تعافي الناتج في معظم البلدان.

ويظل التباعد الخطير في الآفاق الاقتصادية بين البلدان مصدرا رئيسيا للقلق. فالتوقعات تشير إلى أن الناتج الكلي لمجموعة الاقتصادات المتقدمة سيعود في عام ٢٠٢٢ إلى مساره الاتجاهي السابق على الجائحة ويتجاوزه بنسبة ٠,٩٪ في ٢٠٢٤. وعلى العكس من ذلك، تشير التوقعات إلى أن الناتج الكلي لمجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (ما عدا الصين) في عام ٢٠٢٤ سيظل أقل من تنبؤات ما قبل الجائحة بنسبة ٥,٥٪، مما يسفر عن انتكاسة أكبر في جهود تحسين مستوياتها المعيشية.

وترجع هذه المسارات الاقتصادية المتباعدة إلى التفاوتات الكبيرة في إمكانية الحصول على اللقاحات وفي الدعم المقدم من السياسات. فبينما حصل حوالي ٦٠٪ من سكان الاقتصادات المتقدمة على جرعات اللقاح الكاملة وبعضهم الآن بصدد الحصول على جرعات مُعَزِّزة، لا يزال حوالي ٩٦٪ من سكان البلدان منخفضة الدخل دون تطعيم. وإزاء تشديد أوضاع

التمويل وزيادة مخاطر انفلات توقعات التضخم عن ركيزتها المستهدفة، تعمل الاقتصادات الصاعدة والنامية على التعجيل بسحب الدعم المقدم من السياسات رغم زيادة ما تشهده من قصور في الناتج.

وتفرض انقطاعات الإمداد تحديا آخر أمام السياسات. فمن ناحية، أسفر تفشي الجائحة واضطرابات الأحوال الجوية عن نقص مدخلات الإنتاج الرئيسية وتخفيض نشاط الصناعات التحويلية في عدة بلدان. ومن ناحية أخرى، فإن هذا النقص في الإمدادات، إلى جانب إطلاق الطلب المكبوح وانتعاش أسعار السلع الأولية، تسببت كلها في ارتفاع تضخم أسعار المستهلكين بسرعة وذلك، على سبيل المثال، في الولايات المتحدة وألمانيا وكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وجاءت أعلى مستويات الارتفاع في أسعار الأغذية في البلدان منخفضة الدخل حيث توجد مستويات انعدام الأمن الغذائي الأكثر حدة على الإطلاق، مما ألقى مزيدا من الأعباء على كاهل الأسر الأفقر وزاد من مخاطر القلاقل الاجتماعية.

ويلقي عدد أكتوبر ٢٠٢١ من *تقرير الاستقرار المالي العالمي* الضوء على تحدٍ آخر أمام السياسة النقدية يتمثل في زيادة المخاطرة في الأسواق المالية وتزايد أوجه الهشاشة في قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية.

ويتمثل أحد العوامل المشتركة الرئيسية وراء هذه التحديات المعقدة في أن المجتمع العالمي لا يزال واقعا في قبضة الجائحة. ومن ثم، فإن ما يأتي على رأس أولويات السياسات هو تطعيم أعداد كافية من السكان في كل بلد والحيلولة دون ظهور مزيد من السلالات المتحورة الخبيثة من الفيروس. وكما يشرح الفصل الأول، فسوف يقتضي ذلك وفاء بلدان مجموعة السبعة ومجموعة العشرين بتعهداتها الحالية والتبرع باللقاحات، والتنسيق مع المصنعين لإعطاء الأولوية في توصيل اللقاحات لآلية "كوفاكس" على المدى القصير، ورفع القيود التجارية التي تعوق تدفق اللقاحات والمواد الداخلة في تصنيعها. وفي الوقت نفسه، سيؤدي سد الفجوة المتبقية في المنح والبالغة ٢٠ مليار دولار لتمويل اختبارات الكشف عن الإصابة والعلاجات والترصد الجينومي إلى إنقاذ الأرواح الآن وضمان أن تظل اللقاحات ملائمة للغرض منها. وبالنظر إلى المستقبل، ينبغي لمصنعي اللقاحات والبلدان مرتفعة الدخل أن تدعم التوسع في إنتاج لقاحات كوفيد-١٩ على المستوى الإقليمي في البلدان النامية من خلال التمويل وحلول نقل التكنولوجيا.

وبينما يمثل تخفيض احتمالية طول أمد الجائحة أولوية عاجلة على مستوى العالم، فإن هناك أولوية ملحة أخرى تتمثل في ضرورة إبطاء معدل الارتفاع في درجات الحرارة العالمية لاحتواء الآثار الصحية والاقتصادية السلبية المتزايدة من جراء تغير المناخ. وكما يورد الفصل الأول بالتفصيل، يتعين تقديم تعهدات ملموسة أقوى أمام مؤتمر الأمم المتحدة القادم بشأن تغير المناخ (COP26). ويمكن المساعدة على دفع التحول في مجال الطاقة بطريقة عادلة من خلال وضع استراتيجية للسياسات تشمل حدا أدنى دوليا لسعر الكربون وتعديله حسب ظروف كل بلد، وإعطاء دفعة لدعم الاستثمارات العامة

والبحوث الخضراء، فضلا على التحويلات التعويضية الموجهة للأسر. وبنفس القدر من الأهمية، يتعين على البلدان المتقدمة الوفاء بالوعود التي قطعتها مسبقا بتعبئة ١٠٠ مليار دولار سنويا لتمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ في البلدان النامية.

وتهدد الجائحة وتغير المناخ بتفاقم التباعد الاقتصادي بين اقتصادات العالم. ويمكن المساعدة على تقليص هذا التباعد بتضافر الجهود متعددة الأطراف لضمان توفير سيولة دولية كافية للاقتصادات المكبلة بقيود على السيولة، والتعجيل بتنفيذ الإطار المشترك لمجموعة العشرين المعني بإعادة هيكلة الديون التي يتعذر الاستمرار في تحملها. وبالبناء على التوزيع التاريخي لمخصصات من حقوق السحب الخاصة بقيمة ٦٥٠ مليار دولار، يدعو صندوق النقد الدولي البلدان ذات المراكز الخارجية القوية إلى توجيه مخصصاتها من حقوق السحب الخاصة نحو الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر على أساس طوعي. وإضافة إلى ذلك، يبحث الصندوق حاليا تأسيس صندوق استئماني للصلابة والاستدامة يمكنه تقديم تمويل طويل الأجل لدعم استثمار البلدان في النمو المستدام.

وعلى المستوى الوطني، ينبغي معايرة مزيج السياسات الكلي تبعا لظروف الجائحة في كل بلد وأوضاعه الاقتصادية المحلية، بهدف توفير الحد الأقصى الممكن من فرص العمل المستدامة مع حماية مصداقية أطر السياسات. ومع زيادة ضيق الحيز المالي في كثير من الاقتصادات، ينبغي أن يظل الإنفاق على الرعاية الصحية على رأس الأولويات، بينما يتعين تحري مزيد من الدقة في توجيه الإمدادات الحيوية والتحويلات، وتعزيزها من خلال إعادة التدريب ودعم عمليات إعادة التوزيع. وفي ظل تحسن النتائج الصحية، يمكن أن ينصب تركيز السياسات بشكل متزايد على الأهداف الهيكلية طويلة المدى. ويوضح التحليل في الفصل الثالث أن الاستثمار في البحوث الأساسية يمكن أن يحقق منافع بعيدة المدى من خلال نمو الإنتاجية بوتيرة أسرع، ويلقي الضوء على أهمية التشجيع على حرية تدفق الأفكار والتعاون العلمي عبر الحدود.

وفي ظل ارتفاع الديون إلى مستويات قياسية، ينبغي أن تكون كل المبادرات مترسخة في أطر متوسطة الأجل تحظى بالمصداقية، وتدعمها إجراءات قابلة للتنفيذ على صعيد الإيرادات والنفقات. ويبرهن عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير *الراصد المالي* على أن هذه المصداقية يمكن أن تقلل تكاليف التمويل التي تتحملها البلدان وأن توسع الحيز المالي على المدى القصير.

وسيتعين على السياسة النقدية أن تحقق توازنا دقيقا بين معالجة التضخم والمخاطر المالية ودعم التعافي الاقتصادي. ففي سياق من عدم اليقين المرتفع، ترجِّح توقعاتنا عودة التضخم الكلي بحلول منتصف عام ٢٠٢٢ إلى مستويات ما قبل الجائحة في مجموعة الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة والنامية. غير أن هناك قدرا كبيرا من عدم التجانس بين البلدان، إذ يُحتمَل تجاوز النتائج المتوقعة في بعضها، كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة

والاقتصادات النامية. وبينما يمكن للسياسة النقدية عموما أن تغض الطرف عن الزيادات المؤقتة في معدلات التضخم، فإن البنوك المركزية ينبغي أن تكون مستعدة لاتخاذ إجراء سريع إذا أصبحت مخاطر تصاعد التوقعات التضخمية أقرب إلى الواقع الملموس في هذا الدرب غير المطروق نحو التعافي. وينبغي للبنوك المركزية أن تضع إجراءات للطوارئ، وتعلن محدِّدات تطبيقها، وتعمل وفقا لما أعلنته بشأنها.

وبوجه أعم، يمكن أن يؤدي الوضوح والإجراءات المنسقة إلى إنجاز الكثير في تجنب التطورات غير المواتية على مستوى السياسات والتي تفضي بدورها إلى اضطراب الأسواق المالية وحدوث انتكاسة في التعافي العالمي – وهي تتراوح بين عدم رفع الحد الأقصى للدين في الوقت المناسب في الولايات المتحدة، وإعادة هيكلة الدين على نحو غير منظم في قطاع العقارات في الصين، وتصعيد التوترات التجارية والتكنولوجية عبر الحدود.

ويتضح جليا من التطورات الأخيرة أننا جميعا في قارب واحد وأن الجائحة لن تنتهي *في أي مكان* حتى تنتهي *في كل مكان*. فإذا قُدِّر لتأثير كوفيد-١٩ أن يمتد إلى الأجل المتوسط، فمن شأنه أن يخفض إجمالي الناتج المحلي العالمي بمقدار تراكمي قدره ٥,٣ تريليون دولار على مدار الخمس سنوات القادمة مقارنةً بتوقعاتنا الحالية. ولا يجب أن يكون الأمر كذلك بالضرورة. فيجب على المجتمع العالمي أن يكثف جهوده لضمان حصول كل بلد على اللقاحات على أساس عادل، والتغلب على التردد في أخذ اللقاح عند توافر قدر كافٍ من الإمدادات، وضمان تحقيق آفاق اقتصادية أفضل للجميع.

غيتا غوبيناث

المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث